تجدد ظاهرة الانقلابات العسكرية في غينيا منذ عام 2012 م
الأسباب والتداعيات

أ. محمد حسن بسيونى [*] أ.د. شيماء محيي الدين [**]

• **مُلخص:**

شكل انقلاب الخامس من سبتمبر عام 2021 م في جمهورية غينيا مرحلة فارقة في تاريخ البلاد، حيث قطع مسار الاستقرار النسبي الذى شهدته البلاد بانتخاب الرئيس " ألفا عمر كوندي "عام 2010 م، الإ أن رغبته وسعيه للبقاء في السلطة عبر التحايل على الدستور دفعه إلى تعديل نصوصه التى تحدد سنوات الترشيح مما كان سبب في تزايد حالة الاحتقان الشعبي تجاه السلطة، وتدخل المؤسسة العسكرية للإطاحة به خاصة في ظل ما تشهده البلاد من تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفشي الفساد ، وتزايد عدد الانقلابات في دول غرب أفريقيا ، وهو ما كان له بالغ الأثر على واقع البلاد ، وخاصة على عملية التحول الديمقراطي فيها حيث عمد المجلس العسكري الحاكم لتبنى خارطة طريق هدف من خلالها البقاء في السلطة .

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العسكرية ، انقلاب عسكري ، انقلاب دستوري، انتخابات، تداول السلطة، التحول الديمقراطي

[*] باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

[**] أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

The Resurgence of Military Coups in Guinea since 2012 Causes and Consequences

Mohamed Hassan Basyouni Prof. Dr. Shaimaa Mohi El-Din

- **Abstract**

the coup of September 5, 2021, in the Republic of Guinea marked a turning point in the country's history, The relative stability that the country had witnessed was interrupted by the election of President Alpha Omar Condé in 2010, However, his desire and quest to remain in power by circumventing the constitution prompted him to amend its provisions that specify the years of candidacy, which was the cause of increasing popular resentment towards the authorities. The military establishment intervened to overthrow him, especially in light of the deteriorating economic conditions in the country, the spread of corruption, and the increasing number of coups in West African countries, which had a profound impact on the country's reality, especially on the democratic transition process, where the ruling military council adopted a roadmap aimed at remaining in power.

Keywords: Military Establishment, Military Coup, Constitutional Coup, Elections, Transfer of Power, Democratic Transformation

- **مقدمة**

تعد الانقلابات العسكرية عائق أمام ترسيخ الديمقراطية كآلية لتداول السلطة ، والتناوب عليها ، وكذلك عائقا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية حقيقية تعمل على تحقيق رفاهية الشعوب الأفريقية ، فالقارة التى شهدت 220 انقلابا عسكريا ما بين ناجح تجاوز المائة ، وفاشل ما تبقى لم تعرف الاستقرار والأمن ، بعد أن انقطعت المؤسسة العسكرية عن إطاعة الحكومة ، فالسلطة السياسية دائما في حالة شك وحذر من الجيش ، حيث ترى فيه خطر داهم وشيك الوقوع يهدد وجودها ، بل يهدد حياة أعضائها ، مما صرف جزء كبير من إمكانياتها ، لأجل مراقبة تحركات مؤسساتها العسكرية.

وعلى الرغم من كثرة عدد تلك الانقلابات التى شهدتها دول القارة ، فأن البعض من دولها لم تعاصر منذ استقلالها تلك الآلية العنيفة للوصول للسلطة ، والبقاء بها ، كالسنغال منذ 1960 م حيث تعد واحة الديمقراطية في القارة ، والبعض الأخر شهد الكثير من الانقلابات العسكرية مثل مالي وبوركينا فاسو تجاوزت في كل منهم بعد عام 2012 م فقط ثلاثة انقلابات ناجحة ، بخلاف المحاولات الفاشلة ، وهو عدد شهدته دول طوال تاريخها الاستقلالى عن المستعمر عام 1960 م ، مثل دولة غينيا ، فالدولة الواقعة في غرب القارة شهدت ثلاث انقلابات عسكرية منذ الاستقلال عن المستعمر الفرنسى 1960 م ، منهم انقلاب في 5 سبتمبر 2021 م ، مما جعلها تعاصر نوع من الاستقرار السياسي الذى لم تعهده دول أخرى في القارة .

ثانيا : وتطرح الدراسة الاشكالية التالية:

إلى أى مدى أثر انقلاب الخامس من سبتمبر عام 2021 م على عملية التحول الديمقراطي في جمهورية غينيا ؟

ثالثا : تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة أن تجيب على عدد من التساؤلات ومنها:

1- ما أسباب انقلاب الخامس من سبتمبر عام 2021 م في غينيا ؟

2–ما دور القوى الخارجية في انقلاب الخامس من سبتمبر 2021 م في غينيا ؟

3–ما تداعيات انقلاب الخامس من سبتمبر عام 2021 م في غينيا ؟

4–ما هى تداعيات انقلاب الخامس من سبتمبر عام 2021 في غينيا على علاقاتها الإقليمية والدولية ؟

رابعا : هدف الدراسة :

وتهدف الدرسة إلى محاولة الوقوف أهم الأسباب التى أدت إلى انقلاب الخامس من سبتمبر عام 2021 م في جمهورية غينيا سواء كانت سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو خلاف ذلك ، وما تركه ذلك على صعيد الداخل الغيني على كافة المستويات ، أو حتى خارج البلاد على الصعيد الإقليمي أو الدولي ، كما تحاول الدراسة أن تقف على تأثير الانقلاب على عملية التحول الديمقراطي في البلاد ، وخاصة فيما يتعلق بعملية التداول السلمي للسلطة والتناوب عليها.

خامسا : الادبيات السابقة :

1-Christian Nzubechi Akubueze , " Democracy Discontent and the Resurgence of Coups in West Africa : Implications for Africa " , **Africa Journal of Law , Political Research and Administration** (Lagos : African –Baritish Journal , Vol. 7 , Issue 1 , 2024).

يتناول المقال العملية الديمقراطية في غرب أفريقيا ، ويوكد على هشاشتها وعدم قدرتها في الصمود أمام تغلغل المؤسسة العسكرية في دول القارة ، وإطاحتها بالنظام الحاكمة وهيمنتها على السلطة في منطقة غرب القارة ، ويتعرض المقال للتاييد الشعبي للانقلابات العسكرية الأخيرة ، وتقدم الدراسة عدد من التوصيات للحدد من تجدد تلك الظاهرة تتمثل في إصلاح المؤسسات الديمقراطية ، وتعزيز الحوكمة الرشيدة ، وتعزيز الاحتراف العسكري .

2– محمد سلو جالو، "غينيا: التداعيات السياسية والاقتصادية لانقلاب 5 سبتمبر"، **متابعات إفريقية** (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ع 33، ديسمبر 2022).

يستعرض المقال أهم التداعيات السياسية والاقتصادية التى ترتبت على انقلاب الخامس من سبتمبر عام 2021 م في غينيا ، وأهم الأسباب التى أدت للانقلاب وعلى الخصوص الأسباب السياسية ، والجهود التى قام بها الاتحاد الأفريقي في مواجهة الانقلاب ، وتسريع عودة العملية الديمقراطية في البلاد، ودور الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا في هذا الشأن .

3- نهاد محمود أحمد ، " العسكريون والسلطة في غينيا كوناكري : قراءاة في سياقات وتداعيات الظاهرة الانقلابية منذ عام 2021 م " ، د. شيماء سيف (محرر) ،**الانقلابات في القارة الأفريقية** (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، 2024)

يتناول المقال الأسباب التى أدت إلى انقلاب الخامس من سبتمبر عام 2021 م في غينيا ، سواء تمثل ذلك في أسباب متعلقة بالبيئة الداخية ، أو بالبيئة الخارجية متمثلة في عدم قدرة المنظمات الإقليمية أو الدولية على التصدى لتلك الظاهرة ، وتبنى الديمقراطية كآلية لتداول السلطة والتناوب عليها ، ويستعرض المقال التداعيات المترتبة على الانقلاب سواء كانت حالية ، أو مستقبلية متمثلة في تكريس الديمقراطية الهشة في الدولة والمنطقة بكل ما يترتب عليها من أثار .

سادسا : منهج الدراسة :

لدراسة انقلاب الخامس من سبتمبر عام 2021 م في غينيا وتأثيره على عملية التحول الديمقراطي في البلاد يرى الباحث أن منهج تحليل النظم مناسب للدراسة ، حيث تمثل الأسباب الخاصة بالبيئة الداخلية والخارجية مدخلات النظام ، والمخرجات تتمثل في أثر الانقلاب على البيئة الداخلية سواء كان ذلك على عملية التحول الديمقراطي أو خلاف ذلك ، أو حتى على البيئة الخارجية ، وأن النظام الحاكم يمثل النظام السياسي ، وأن التغذية العكسية تمثلها عملية تدفق المعلومات إلى النظام نتيجة قراراته وسياساته ، وهو ما يولد مدخلات جديدة في مطالب من النظام أو تاييد له .

لذا في هذا الدراسة سوف نسلط الضوء على أسباب تجدد ظاهرة الانقلابات العسكرية في دولة غينيا ، بعد أن شهدت استقرار سياسي نسبى ، وما ترتب عليه من أثار وتداعيات سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى على النحو التالى :

القسم الأول : الأسباب الدافعة لانقلاب الخامس من سبتمبر عام 2021 م في غينيا

القسم الثاني : تداعيات انقلاب الخامس من سبتمبر عام 2021 م في غينيا

القسم الثالث : أثار انقلاب الخامس من سبتمبر عام 2021 م على عملية التحول الديمقراطي في غينيا

القسم الأول: الأسباب الدافعة لانقلاب الخامس من سبتمبر عام 2021 م في غينيا

تقع دولة غينيا على الساحل الغربى للقارة الأفريقية ، وتبلغ مساحتها حوالى 245.857 كم ، بعدد سكان يصل إلى 13.026 مليون نسمة عام 2018 م ، يتوزعوا على جماعات عرقية مختلفة ، أشهرها وأكبرها جماعة الفولا (البيول) والتى تتخذ من منطقة غينيا الوسطى موطنا لها، تليها جماعة الماندينكا (مالينكي) وتقطن فى منطقة غينيا العليا وهى من أكبر الجماعات فى البلاد وأكثرها نفوذا ، ويصل عدد سكانها حوالى 30 % من سكان البلاد ، ثم جماعة السوسو وتقطن في منطقة غينيا السفلى أو الساحلية ومنها العاصمة كوناكرى ، ويبلغ عدد أعضائها حوالى 20 % من مجموع الشعب الغيني و تنقسم إلى ثمان مناطق إدارية ، يحدها من جهة الشرق مالي وكوت ديفوار ، ومن الجنوب ليبيريا وسيراليون ، ومن الشمال السنغال وغينيا بيساو، ومن الغرب المحيط الاطلنطى.[1]

[1] محمد دانسوكو ، النزاعات الداخلية في غينيا : الابعاد واستراتيجيات المعالجة ، " **مجلة دراسات أفريقية** " (كربلاء : مركز دراسات أفريقية ، ع 12 ، سبتمبر 2023) ص ص 164–165 . الجزيرة نت ، اعتقال الرئيس وحل الحكومة وتعطيل الدستور : أربعة عقود من الانقلابات في غينيا المسلمة ، 6 سبتمبر 2021 م.**https://n9.cl/qtx9e**

خريطة رقم 1 توضح التقسيم الإداري لجمهورية غينيا وحدودها الجغرافية

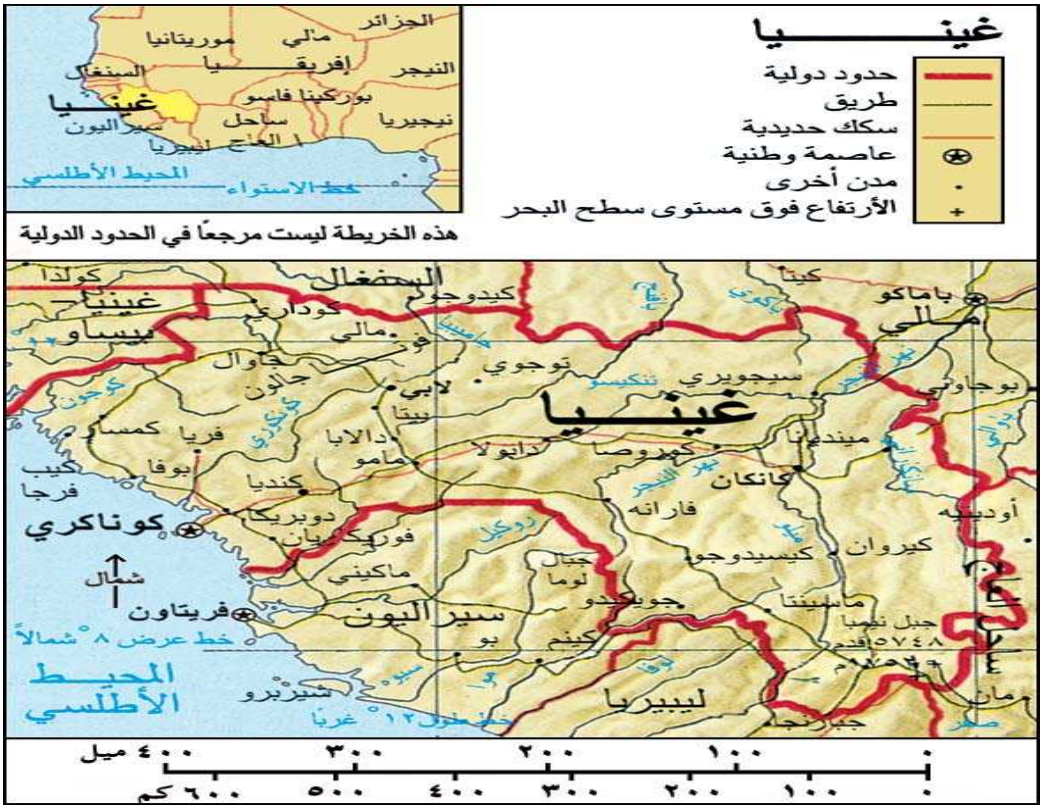

المصدر : https://n9.cl/a6p1u

شهدت دولة غينيا منذ حصولها على الاستقلال عن الجمهورية الفرنسية في أكتوبر 1958 م ثلاثة انقلابات عسكرية ، الأول عقب وفاة أول رئيس للبلاد " أحمد سيكوتورى "عام 1984 م بعد فترة حكم استمرت منذ الاستقلال ، والثاني بقيادة النقيب " موسى داديس كامارا " عقب وفاة الرئيس " لانسانا كونتي " عام 2008 م ، وقد أعلن تشكيل " المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية " وقد لقى تاييد من قبل الرئيس السنغالي " عبد الله واد " ، وأصدر تصريحات لمكافحة الفساد ، وسرعان ما تراجع الدعم له عقب إعلان ترشحه للانتخابات الرئاسية ، حيث وقعت احتجاجات قتل بها في 28 سبتمبر 2021 م 157 شخص من المعارضين ، فضلا عن تعرضه لمحاولة اغتيال من جانب أحد مساعديه ، هرب بعدها للخارج ، والانقلاب الثالث في 5 سبتمبر عام 2021 م

بقيادة العقيد " مامادي دومبويا "على الرئيس "ألفا عمر كوندي" ، بخلاف المحاولات الانقلابية الفاشلة .[1]

أولا : أسباب سياسية:

يعد الوصول للسلطة والاستحواذ عليها السبيل الوحيد والأمثل للمشاركة في تقسيم الكعكة في الدول الأفريقية ، بسبب تفشي الفساد وتغوله في دول القارة ، حيث اتخذ شكل تؤاطو بين كبار المسئولين وصغارهم ، فطبقا لطرح " جان فرانسوا بايار" حول أسلوب الحكم في أفريقيا وسلوك الأفراد والجماعات فيها في كتابه " سياسة ملء البطون " أنه كلما زادت سلطتك زادت درجة الاغتناء السريع لك ، فكبار المسئولين أوجدوا نظاما للنهب متفق عليه ، وأن المحافظة على النظام من جانب المسئولين رهين حجم مصالحهم التى يحصلون عليها ، فانقلاب عام 1984 م في غينيا عقب وفاة الرئيس سيكوتورى كان لوضع حد لاحتكار الفئة الحاكمة المتحكمة بالسلطة والمال .[2]

تولى الرئيس الغيني " ألفا عمر كوندي " السلطة عقب إجراء أول انتخابات ديمقراطية في 2010 م عقب انقلاب 2008 م ، وأعيد انتخابه ثانية عام 2015 م ، ولم يكتفى بذلك بل سعى إلى تعديل الدستور لأجل البقاء بالسلطة والتمسك بها ، حيث أعلن في ديسمبر عام 2019 م عن رغبته في إجراء تعديلات على دستور البلاد

---

[1] د. حمدى عبد الرحمن، **دوافع انقلاب كوناكري وتداعياته الإقليمية: متلازمة "الرجل القوى"** (أبو ظبى: مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، 7 سبتمبر 2021) **https://2u.pw/HRk1xydn** فاطمة جيلانى ، عبد المؤمن مجدوب ، " تعليق المشاركة في الاتحاد كآلية للحد من ظاهرة الانقلابات العسكرية " ، **دفاتر السياسة والقانون** (ورقلة : جامعة قاصدى مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، م 14 أ ع 1 ، يناير 2022) ص ص 473-474 . السيدعلى أبو فرحة ، " مستقبل الدولة الأفريقية بين السطوة العسكريةوجدوى الديمقراطية " قراءات أفريقية (لندن : المنتدي الإسلامي ، ع 13 سبتمبر 2012) ، ص ص 47-48 .

[2] الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقي : حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، **مجلة المستقبل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، م 36، ع 422، أبريل 2014)، ص61 . .

الموضوع في عام 2010 م ، على نحو يسمح له بالترشح مرة أخرى للرئاسة ، حيث أن من ضمن المواد المراد الاستفتاء عليها من الدستور هى المادة 27 والتى تنص على انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر لمدتين فقط سواء كانوا متصلين أو حتى منفصلين ، مدة كل واحدة منهم خمس سنوات فقط ، في حين يهدف من التعديل إطالة مدة الرئاسة من خمس سنوات إلى ستة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ، وهو ما يمكنة من الترشح من جديد والبقاء بالسلطة ، وهو ما أدى إلى زيادة الغضب الشعبى ، وسقوط قتلى نتيجة الاحتجاجات المعارضة لذلك .[1]

فالتهرب من تحديد مدة الحكم الرئاسية ، وعقلية الاعتصام بالسلطة من جانب الرئيس الغيني عبر إجراء انقلاب على الدستور رغم معارضة المحكومين ، في استفتاء مثير للجدل عام 2020 م حصل فيه على تاييد 90 % من 61 % من إجمالي الناخبين ، منح الرئيس ألفا كوندي إمكانية الترشح عام 2020 م للمرة الثالثة على التوالى والبقاء في السلطة ، وكان أحد أهم أسباب الرئيسية التى شجعت الجيش للإطاحة به والاستيلاء على السلطة في انقلاب 5 سبتمبر عام 2021 م ، حيث أدت الانتخابات إلى احتجاجات عنيفة وقمع وقتل عشرات الاشخاص ، فالإجراءات المخالفة للدستور ولدت إجراءات مخالفة من نوع أخر وهى الاستيلاء على السلطة عبر الانقلابات العسكرية ، وتعليق العمل بالدستور .[2]

وكان للقرارات المتخذة من جانب السلطة تأثير كبير على تضاؤل شعبية الرئيس واستياء المواطنين منه ، حيث أدت الاعتقالات التعسفية بحق المواطنين وزعماء

---

[1] Constitution de La Republique de Guinee 2010 , 7 May 2010 , Article 27 . **https://2u.pw/8KCGP8yj**

– رئيس غينيا يعلن مشروع دستور جديد على الرغم من احتجاجات ، مستجدات ورؤى سويسرية، 20 ديسمبر 2019. **https://2u.pw/dCMTv1ne**

[2] مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية ، التهرب من تحديد فترة الولاية والانقلابات داخل أفريقيا: وجهان لعلمة واحدة (واشنطن: مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 9 نوفمبر2023)، ص ص 2، 6.

- European Parliamentary Research Service **, Political Crisis in Guinea** (Strasbourg : European Parliamentary ,20 September 2021) P.1.

المعارضة ، وانتهاك حقوق الانسان ، ورفع أسعار الوقود ، ووسائل النقل ، والمحلات ، والحديث عن إمكانية حصول الدولة على 5 % من رواتب الموظفين ، وعدم الرضا الشعبى عن مد فترة الرئاسة ، وأرتفاع مستوى الفساد داخل الدولة عن العام السابق 2020 م في راي عدد كبير من المواطنين ، وسيطرة السلطوية على الحكم والرغبة في التفرد به ، وإقالة رئيس المحكمة الدستورية ووزير العدل ، وإغلاق وسائل الاعلام ، على نحو أدى إلى زيادة حالة الاحتقان داخل المجتمع الغيني نتيجة القرارات الخاطئة من جانب السلطة .[1]

كما أن درجة هشاشة المؤسسات الحاكمة في البلاد ، وعدم قدرتها على الصمود في وجة الانقلات العسكري نتيجة ضعفها ، حيث أن البلاد تحتل المرتبة رقم 14 على مؤشر الهشاشة العالمي فى عام 2021 م ، والوضع بالنسبة لها انذار ، وقد أرتفع تقييم البلاد في عام 2022 م لتصل إلى المرتبة 12 في التصنيف ، لكنها انخفض تقييمها في عام 2023 م لتتراجع إلى المرتبة 14 من جديد في تصنيف الدول الهشة في ظل حكم المجلس العسكري ، وهو ما يجعل مؤسساتها غير قادرة على الوقوف في وجة المؤسسة العسكرية في حالة رغبتها في السيطرة على البلاد .[2]

ثانيا : أسباب اقتصادية:

رغم امتلاك غينيا الكثير من الموارد الطبيعية والمعدنية ، حيث تحتل المرتبة الثانية عالميا بعد استراليا في إنتاج معدن البوكسيت بنسبة تصل إلى 25 % من إنتاجه ، والذى يستخدم فى تصنيع الألومنيوم ، وغيره من المعادن مثل الذهب حيث تحتل

---

[1] نهاد محمود أحمد، " العسكريون والسلطة في غينيا كوناكري : قراءاة في سياقات وتداعيات الظاهرة الانقلابية منذ عام 2021 "، د. شيماء سيف (محرر) ،**الانقلابات في القارة الأفريقية** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، 2024) ص 53.

- Kimana Zulueta & Thibaut Noel , The 2021 Coup Pandemic ; Post- Coup Transitions and International Responses, P. 83.https://2u.pw/Aos86R07

[2] دينا فتحي جمعة عبد العظيم ، قراءة لموقع إفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر الدول الهشة 2023، قراءات أفريقية، 30 أكتوبر 2023 . **https://2u.pw/P7pFW3xl**

المرتبة 18 عالميا بحجم إنتاج وصل عام 2020 م إلى 56.9 طن ، والماس ، فالبلد يعاني من تدهور الأوضاع الاقتصادية للمواطنين والتى انعكست في سوء الأوضاع الصحية ، وانهيار الطرق ، فرغم الزيادة المتتالية في الناتج المحلي الاجمالي على مدار خمس سنوات متتالية على الانقلاب فالبلد يحتل المرتبة 178 من بين 189 دولة في مؤشر التنمية البشرية لعام 2019 م ، فسوء توزيع الدخل من جانب السلطة الحاكمة ، ورفع أسعار الوقود والإيجارات ، وتفشي الفساد بين المسئولين ، ورغبتهم في الحصول على الثروة أدى إلى زيادة السخط والغضب الشعبي على السلطة ،وتزايد معدلات الفقر ،وتأثيرات جائحة كورونا ، أوجد قاعدة شعبية مؤيدة لانقلاب الخامس من سبتمبر عام 2021 م بعد شهور من التوتر السياسي والاقتصادي بالبلاد .[1]

فالاقتصاد الغيني يعاني من مشاكل متفاقمة ، فنسبة كبيرة من السكان لا تستطيع الوصول إلى الخدمات الأساسية من كهرباء وصرف صحى ، فأرتفعت نسبة الفقر لتسجل في عام 2020 حوالي 50 % بعد أن كانت 36.1 % في عام 2012 م نتيجة تفشي الفساد في مؤسسات الدولة ، كما أن نسب البطالة سجلت بين الشباب 83 % ، والقدرة على الوصول للموارد الإنتاجية من أراضى وأنتمان محدودة ، ، وترجع المشكلات الهيكلية في الاقتصاد الغيني إلى ضعف الأمن ، وعدم الاستقرار السياسي ، وضعف أداء الاقتصاد الكلى ، وهشاشة المؤسسات الإدارية ، وسوء الإدارة .[2]

ثالثا : أسباب اجتماعية:

رغم وعود الرئيس السابق " ألفا كوندي " بالقضاء على الصراعات العرقية بين جماعات البلاد ، الإ أن العملية الانتخابية وما شابها من مخالفات أدت إلى أثارة الصراعات العرقية وخصوصا بين جماعة المالينكيين الحاكمة منذ الاستقلال 1958 م

---

[1] نهاد محمود أحمد ، العسكريون والسلطة في غينيا كوناكري : ...، **مرجع سبق ذكره** ، ص 55 ، عبد الحافظ الصاوي ، الانقلاب العسكري في غينيا : ما تداعياته الاقتصادية ؟ (الدوحة : موقع الجزيرة ، 2021/9/13). **https://2u.pw/0fR0qHJu**

[2] United Nations **, Country Programme Document for Guinea (2018 – 2022)** (New York ; United Nations , 3 June 2017) Pp. 2-3.

وجماعة الفولانيين لعدم تمثيلها بالشكل الكافي في الحكم بما يتناسب مع حجمها ، مما تسبب في وقوع اجتجاجات شابها ممارسات نهب وعنف طائفي ،فالاستحواذ على السلطة يمثل الآلية للحصول على الثروة في الدول الأفريقية ، وهو ما تسبب في تهميش الجماعات الاخرى اقتصاديا واجتماعيا ، وأدى إلى حصر الثروة في جماعة المالينكي دون غيرها لاستشرى الفساد في البلاد ، وسيطرتهم على الحكم .[1]

رابعا : أسباب إقليمية ودولية:

أدى عدم اتخاذ المؤسسات الدولية والقارية لإجراءات رادعة بحق الانقلابات العسكرية في دول القارة ، إلى تسهيل سيطرة العسكريين على السلطة ، فعدم قدرة الاتحاد الأفريقي على تنفيذ ما ورد بالقانون التاسيسي له ، والمثياق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم وخصوصا في المادة 25 منه من عقوبات بحق العسكريين ، وسيطرتهم على الحكم بأساليب غير ديمقراطية إلى تشجيع غيرهم في الرغبة في الوصول إلى السلطة بنفس الاسلوب ، في ظل رغبتهم بالسلطة .

فالبيئة الإقليمية وما شهدته من انقلابات في تشاد والسودان ومالي 2020 ، 2021 م وعدم قدرة الإجراءات الرادعة من جانب الاتحاد الأفريقي في اتخاذ موقف حاسم منها شجع العديد من العسكريين في دول القارة على استخدام الانقلابات العسكرية كآلية غير ديمقراطية للوصول للسلطة ، حيث أثبتت العقوبات المتمثلة في إيقاف عضوية الدولة في الاتحاد والهيئات التابعة له ، وعدم جواز مشاركة مرتكبى الانقلاب في الانتخابات التى تجرى لإعادة الديمقراطية ، وعدم السماح بتوليهم أى مناصب ذات مسؤولية ، وجواز محاكمتهم أمام الهيئات القضائية التابعة للاتحاد ، عدم كفايتها في التصدى للانقلابات كآلية غير الديمقراطية للوصول للسلطة ، خاصة في ظل تحايل العسكريين على تلك العقوبات بنزع الزى العسكري ، وإعلانهم عدم رغبتهم في البقاء في السلطة ، وإجراء انتخابات ديمقراطية عقب المرحلة الانتقالية ، وهى الإجراءات التى هدفت من

[1] نهاد محمود أحمد ، العسكريون والسلطة في غينيا كوناكري : ...، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 55-56. .

خلالها المؤسسة العسكرية البقاء في السلطة ، كما أن العقوبات المتخذة من جانب الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا " الإيكواس " لم تكن كافية في معاقبة الدول التى شهدت انقلابات عسكرية كمالي التى شهدت انقلابين عسكريين في أقل من عام واحد ، فتعليق العضوية داخل المنظمة وفرض قيود على السفر ، وتقييد وحركة التجارة لم تعد كافية لمعاقبة الدول التى شهدت انقلابات عسكرية ، ولم تردع الدول الأخرى من أن تحذو حذوها الدول ، بل أن وصول صغار العسكريين للسلطة شجع غيرهم في الدول الأخرى على القيام بانقلابات مثل غينيا وبوركينا فاسو والنيجر والجابون.

كما أن حالة الاستقطاب التى تشهدها البيئة الدولية ، من الصراع بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة من جانب ، والصين وروسيا من جانب أخر على كسب النفوذ داخل الدول الأفريقية ، شجع العسكريين في تلك الدول على القيام بانقلابات في ظل وجود دعم خارجي لها من جانب القوي الكبرى ، حيث تشهد القارة صراع نفوذ محتدم بين روسيا وفرنسا ، حيث يرى البعض أن الانقلاب في غينيا هو نتيجة الصراع على النفوذ الاقتصادي في منطقة غرب أفريقيا بين الفاعلين القدامى فرنسا التى ترغب في السيطرة على الموارد الاقتصادية في البلاد والقوي الجديدة كالصين وروسيا خاصة في ظل ما تمتلكه الدولة من ثروة معدنية كبيرة .[1]

خامسا : عوامل مساعدة على نجاح انقلاب الخامس من سبتمبر 2021م:

توجد العديد من العوامل والأسباب الأخري التى ساعدت على نجاح الانقلاب في غينيا تمثلت في :

1-الخصائص التنظيمية للمؤسسة العسكرية الغينية : شكلت العلاقة بين المؤسسة العسكرية الغينية والمؤسسات السياسية في البلاد بعدا هاما في فكر الرئيس الغيني " أحمد سيكوتوري " حيث سعي إلى وضع استراتيجيات تمكنة من السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية في ظل سيطرة الانقلابات العسكرية على مختلف أرجاء

[1] فتحية الدخاخني ، غينيا : بين اختبار الانتقال السياسي و " الاطماع الدولية " بعد الإطاحة بالرئيس ألفا كوندي ، الشرق الاوسط ، 11 سبتمبر 2022 . **https://2u.pw/4YNu5Zv**

القارة الأفريقية ، حيث عمد إلى إنشاء ميليشيا وطنية ، وتوجيه الجيش للمشاريع التنموية ، وكان يهدف إلى تحجيم تدخل الجيش في الشأن السياسي ، فضلا عن تخفيض أعداد القوات والانفاق عليها ، مما جعل الجيش غير مؤثر سياسيا في عهده ، ومع وفاة سيكوتوري عام 1984 م رسخت المؤسسة العسكرية لنفسها للقيام بدور مهم في المجال السياسي في ظل إقامة ديكتاتورية عسكرية ، وأرتفعت النفقات العسكرية ، وبدات المؤسسة بالتصرف باعتباره الحكم النهائي في الشأن السياسي ، وعملت على عسكرة الإدارة العامة ، فضلا عن وحدة المؤسسة العسكرية وتصرفها في مواجهة العديد من الفواعل الأخرى في البلاد بشكل اشبة بتصرف الجماعة الاثنية ، مما ساعد على استقرار البلاد سياسيا ، مما تسبب لها بتحقيق مكاسب اقتصادية وتحقيق مكانة اجتماعية أعلى ، على نحو يعكس خصوصية المؤسسة العسكرية الغينية ، ومع رغبة الرئيس " ألفا كوندي " في تكرار تجربة " سيكوتوري " في إنشاء ميليشيا وطنية عمد في عام 2018 م إلى إنشاء ما يسمى وحدة النخبة للمهام الخاصة في الجيش ، بهدف التصدى لأعمال الشغب والتمرد ومكافحة الإرهاب ، وتم إسناد قيادتها إلى العقيد " مامادي دومبويا " وتم تكليفها بالإشراف على كل قطاعات القوات المسلحة ، وأصبحت تتمتع بمكانة أعلى من الجيش والشرطة ، وكان الهدف من تقويتها الحد من حدوث انقلاب .[1]

2- عدم الرضا الشعبي : أدت القرارات المتخذة من جانب الرئيس " ألفا كوندي " من تعديله للدستور لأجل السماح لنفسه بالترشح من جديد لسدة الحكم ، ورفعه أسعار الوقود والإيجارات ووسائل النقل ، والحديث عن إمكانية حصول الدولة على 5 % من رواتب موظفي الخدمة العامة ، فضلا عن زيادة نفقات الرئاسة إلى زيادة حالة الاحتقان داخل أوساط المجتمع الغيني ، وزيادة السخط والغضب تجاه السلطة الحاكمة بقيادة " ألفا كوندي " .[2]

---

[1] إيمان عبد العظيم سيد أحمد ، قراءة في دوافع انقلاب غينيا كوناركي (القاهرة : مركز الاهرام للدرسات السياسية والاستراتيجية ، 2021/9/13).**https://2u.pw/oOh7ous2**

[2] نهاد محمود أحمد ، العسكريون والسلطة في غينيا كوناكري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 53 .

3- العدوى : تعد غينيا جزء من بيئة إقليمية مضطربة أمنيا وسياسيا وثقافيا ، تعج بالانقلابات العسكرية كآلية للوصول للسلطة والبقاء فيها ، حيث تستشري الانقلابات في منطقة غرب أفريقيا ، فقيام العسكريون بانقلاب ناجح في أحدي الدول يشجع الأخرون في الدول الأخرى ، وحتى في نفس الدولة على القيام بمثله ، وهو ما حدث في غينيا ، حيث وقعت العديد من الانقلابات السابقة في السودان وتشاد ومالي ، وهو ما أدى إلى تهيئة البيئة لوقوع انقلابات أخري .

4-الفساد : يعد التصدى للفساد احد أهم الاسباب التى تعلنها السلطة الانقلابية عقب استيلائها على السلطة ، لشعورهم بأنهم هم حراس الأمة ، وحماه الوطن ، ليس من الأخطار الخارجية فقط ، وأنما من التهديدات الداخلية أيضا ، حتى لو كانت السلطة القائمة هى تعبير عن الإرادة الشعبية ، وهو ما ينعكس على واقع الدولة الغينية حيث أن استطلاع " أفروباروميتر " أظهر بأن 63 % من الغينيين يرون زيادة حجم الفساد في عام 2020 م .[1]

القسم الثاني : تداعيات انقلاب الخامس من سبتمبر عام 2021 م في غينيا :

تملك للمؤسسة العسكرية تأثير كبير في سائر دول القارة الأفريقية في شتي المجالات وعلى الأخص المجال السياسي ، سواء كان ذلك بشكل خفي من خلال القيام بدور جماعة ضغط ، أو من خلال ممارسة دور مباشر في الشأن السياسي عبر بوابة الانقلابات العسكرية ، حيث شهدت معظم دول القارة وخصوصا منطقة غرب أفريقيا استخدام تلك الآلية من جانب القوات المسلحة للوصول لسدة الحكم ، والبقاء في السلطة ، للدرجة التى يمكن وصف تلك الدول (غرب أفريقيا) بكونها واقعة تحت الاحتلال بواسطة جيشها الخاص .

فالانقلابات العسكرية كآلية للوصول للسلطة يترتب عليها أثار لا يتقصر مجالها على نطاق الدولة التى شهدت الانقلاب ، وأنما تمتد أثارها لتتجاوز الحدود الجغرافية

[1] **المرجع السابق نفسه .**

للدولة للتتصل بملامح البيئة الإقليمية والدولية ، مهما كبر حجم الدولة أو صغر ، وأن اختلف التأثير تبعا لذلك. لذا لم تقتصر تداعيات انقلاب الخامس من سبتمبر عام 2021 م في غينيا على النطاق الجغرافي للدولة :

أولا : تداعيات سياسية

نتيجة لسياسات النظام الحاكم في غينيا وسعي الرئيس السابق " ألفا كوندي " لإطالة أمد وجودة بالسلطة عبر إجراء تعديلات على دستور البلاد الموضوع عام 2010 م ، قامت وحدة النخبة التى أسسها الرئيس لحماية النظام بقيادة العقيد " مامادي دومبويا " بالانقلاب عليه والإطاحة به في مشهد تكرر كثير في دول المنطقة ، وقامت السلطة الانقلابية باتخاذ مجموعة من الإجراءات عقب الانقلاب ، تمثلت في اعتقال الرئيس كوندي ، وفرض حظر التجوال في جميع أنحاء البلاد ، وتعطيل العمل بالدستور ، وإغلاق الحدود البرية والجوية ، وحل المجالس الحكومية والبرلمان ، واستبدال المحافظين بأعضاء من المؤسسة العسكرية المسلحة ، في خطوات توصف بعسكرة السياسة الغينية .[1]

وهو ما تسبب في ردود أفعال إقليمية ودولية ، حيث أدانت الولايات المتحدة الانقلاب ، معلنة أن تلك الإجراءات من شانها أن تؤدى إلى تراجع فرصة غينيا في التنمية والاستقرار ، وتحد من قدرة شركاء غينيا على دعم البلاد ، كما أدانت باريس الاستيلاء على السلطة ، واعتقال الرئيس الغيني ، ودعت إلى الإفراج عنه ، ونندد " أنطونيو غوتيريش " الأمن العام للامم المتحدة بالانقلاب وطالب بالإفراج الفوري عن الرئيس الغيني .[2]

وأعلن الاتحاد الأفريقي رفضة للانقلاب العسكري ، ودعا إلى الإفراج عن الرئيس " كوندي " ودعا الاتحاد من خلال رئيسه " فيليكس تشيسيكيدي " مجلس السلم والأمن

---

[1] فتحية الدخاخني ، غينيا : بين اختبار الانتقال السياسي ، **مرجع سبق ذكره.**

[2] موقع الجزيرة ، وسط تنديد دولي : انقلاب غينيا والقبض على الرئيس كوندي وتعطيل الدستور ، 2021/9/6 . **https://2u.pw/qFwcjrMs**

الأفريقي لعقد اجتماع عاجل لبحث الوضع في غينيا ، وقام الاتحاد بتعليق عضوية البلاد في هيئات الاتحاد ، كما أعلنت الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا " الإيكواس " عن رفضها للتغييرات غير الدستورية للحكومات ، وعن رغبته في تسريع عودة الديمقراطية للدولة الغينية ، وعلقت عضوية البلاد في مؤسسات المنظمة ، وحظرت سفر قادة الانقلاب ،وقامت بتجميد الأصول المالية لهم وأسرهم في محاولة منها لإعادة الديمقراطية للبلاد والإفراج عن الرئيس كوندي ، وقررت الجماعة خلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد في 24 فبراير عام 2024 م رفع العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة عليها أثناء اجتماعها في القمة الطارئة في العاصمة النيجيرية أبوجا بخصوص التعامل مع النظم العسكرية، في ظل رفض المجلس العسكري الانضمام لتحالف المجالس العسكرية المكون من مالي ، والنيجر ، وبوركينا فاسو في الانسحاب من الإيكواس.[1]

وقد عمد المجلس العسكري الحاكم بقيادة " دومبويا "إلى إنشاء محكمة لقمع الجرائم الاقتصادية والمالية بهدف مكافحة الفساد خلال عشرين عام سابقة لكنها كانت في نظر البعض عبارة عن أداة لتصفية الحسابات ، والقضاء على المرشحين المحتملين للحكم في البلاد مما أثار التوترات ، كما أن الفترة الانتقالية التى أعلنها المجلس لإعادة الديمقراطية للبلاد حتى ديسمبر 2024 م أثارت التساؤلات لدي قادة المعارضة عن مدى التزام المجلس العسكري بتسليم السلطة للمدنيين ، في ظل افتقار إدارته إلى الشفافية ، وحسن التوقيت ، والموارد المالية الكافية ، مما أدى إلى القيام باحتجاجات دورية لمطالبة المجلس العسكري بالإلتزام بالفترة الانتقالية .[2]

---

[1] محمد سلو جالو، "غينيا : التداعيات السياسية والاقتصادية لانقلاب 5 سبتمبر " ، **متابعات إفريقية** (الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ع 33 ، ديسمبر 2022) ص 20 محمد الجزار ، السيناريوهات المستقبلية لأزمة الايكواس مع النظم العسكرية ، قراءات أفريقية، 4 مارس 2024 . **https://2u.pw/pOX0fZsi**

[2] **المرجع السابق نفسه**، جوزيف سيجل، كانديس كوك، **انتخابات إفريقيا 2024: التحديات والفرص لاستعادة الزخم الديمقراطي** (واشنطن: مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 2024) ص ص 24-25 .

ثانيا: تداعيات اقتصادية

لعدم اليقين السياسي الناتج بفعل الانقلابات العسكرية أثار سلبية كبيرة على الاقتصاد في الدولة في أوجة كثيرة :

أولا : يمكنه منع والحد من الاستثمارات المحلية والأجنبية ، حيث تكون نظرة المستثمرون إلى الدولة على أنها محفوفة بالمخاطر توجد تكاليف عالية للاستثمار بها ، مما يحد من تدفق رأس المال والتكنولوجيا ، والخبرات الضرورية للتنمية الاقتصادية .

ثانيا : تعطيل التجارة بفعل حالة العنف السياسي التى تسود الدولة ، والاضطرابات المدنية ، وإغلاق الحدود على نحو يعيق حركة البضائع والأشخاص ، ويؤثر على القدرة التنافسية وإنتاجية الشركات ، فضلا عن توافر السلع والخدمات الأساسية ، وقدرة المستهلكين على تحمل تكاليفها.

ثالثا : كما أن الإجراءات المتخذة من جانب السلطة العسكرية الحاكمة في محاولتها السيطرة على الأوضاع داخل الدولة وخاصة المعارضة ، والمتمثلة في حجب وقطع الانترنت تؤدى إلى صعوبات تشغيلية للشركات ، وتعطيل النشاط الاقتصادي فيما يتعلق بقطاع التجارة الالكترونية ، ويولد خسائر في المعاملات الحساسة للوقت ، ويزيد البطالة ، ويقطع التواصل بين الشركات وعملائها ، ويخلق مخاطر مالية كبيرة . [1]

لانقلاب الخامس من سبتمبر عام 2021م تأثير كبير على قطاع التعدين حيث يشارك القطاع في 25 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وحوالي 80 % من عائدات التصدير ، فقد أدى الانقلاب إلى إغلاق بعض المناجم مما تسبب في رفع سعر معدن البوكسيت المستخدم في انتاج الألومنيوم عالميا ، فالبلد التى انتجت

[1] المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية ، الانقلابات في إفريقيا : قواسمها المشتركة وتأثيرها على الاستقرار ،5 سبتمبر 2023 . **https://2u.pw/HXSpNerB**

حوالى 90 مليون طن في عام 2020 م ، بنسبة وصلت إلى 25 % من الانتاج العالمي ، فضلا عن كونها المورد الاساسي لأكثر من نصف البوكسيت المستخدم في المصافى الصينية ، والتى تنتج أكثر من نصف انتاج العالم من الألومنيوم ، انخفض إنتاجها عقب الانقلاب العسكري في عام 2021 م ليصل إلى 43.4 مليون طن بفعل الاضطرابات السياسية الناتجة عن الانقلاب ، مما أدى إلى دفع سعر الألومنيوم إلى أعلى مستوى له خلال عشر سنوات ، حيث وصل سعر الطن في بورصة لندن إلى 13 الف دولار بجلسة 13 سبتمبر 2021 م ، كما أن غينيا تعد موطن " سيماندو " أحد أغنى الرواسب غير المستغلة لخام الحديد في العالم ، وتستثمر فيها هونجكياو الصينية وريو تينتو مما تسبب في انخفاض سعر الأسهم فيهم عقب الانقلاب مباشرة ، كما أن عائدات تصدير البوكسيت في عام 2019 م لغينيا وصلت إلى 3.13 مليار دولار ، وهو ما يوضح مدي مساهمته في الدخل القومي .[1]

ومع استمرار المجلس العسكري في السلطة بقيادة العقيد دومبويا شهدت البلاد تحسنا في الأوضاع الاقتصادية على النحو التالي:

1-أرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.7 % في عام 2022 م ليصل إلى 21 مليار دولار ، بعد تسجيله 4.4 % في عام 2021 م .

2-انخفض التضخم في أسعار السلع والخدمات للمستهلكين ليسجل في عام 2022 حوالي 10.50 % .

3-تقلص عجز الموازنة ليصل إلى 1.3 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 م ، بعد تسجيله 1.7 % في عام 2021 م .

---

[1] نهاد محمود أحمد ، العسكريون والسلطة في غينيا كوناكري ...، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 58-59، بسنت جمال ، " الدورة الفائقة " انقلاب غينيا وارتفاع أسعار الألومنيوم ، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية ، 27 /2021/9 . **https://2u.pw/5aB701Mn** ، حسام عيد ، انقلاب غينيا وأفاق سوق " الألومنيوم " المتازم ، مركز فاروس ، 2021/9/19 . **https://2u.pw/uAUxwhK9**

4-انخفض الدين العام إلى 35.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في 2022 م ، بعد أن وصل إلى 40.4 % في عام 2021 م .

5-تقلصت الالتزامات المالية على الدولة الغينية وفقا لبيانات البنك الدولي لتصل إلى 25 مليون دولار في عام 2022 م ، بعد أن سجلت في عام 2021 م 273 مليون دولار ، ثم عادت لترتفع من جديد لتصل في عام 2023 م 161 مليون دولار .

6-أرتفع نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي من 1194 دولار في عام 2020 م ، ليصل في عام 2022 م إلى 1515.20 دولار. [1]

ثالثا : تأكيد فشل النموذج الديمقراطي في الدول الأفريقية

أن ما شهدته منطقة غرب أفريقيا من انقلابات عسكرية شملت دول مالي وبوركينا فاسو ، والنيجر والجابون والحالة المعروضة غينيا ، ودول أخري في القارة تؤكد على عدم استقرار النموذج الديمقراطي في تلك الدول ، وعدم استطاعة آلياته والمتمثلة في الانتخابات وغيرها في إدارة وتسوية الصراعات السياسية ، حيث شكلت نلك الانقلابات عودة للوراء في دول القارة ، وأدت إلى تشجيع المؤسسة العسكرية في بقية الدول على أن تحذو حذوها سواء كان بهدف إعلاء المصلحة الوطنية ، أو حتى لتحقيق منافع شخصية لقادة الانقلاب ، كما أن الاعتراف والتعامل معها من جانب المنظمات الدولية والإقليمية كالاتحاد الأفريقي ، والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا مثل انتكاسة لمسار الديمقراطية في تلك الدول ، ويعد إفتئات على إرادة مواطنيها ، فهى لم تمنح المواطنين إمكانية تغيير السلطة الحاكمة عبر آلية الانتخابات، وأنما استخدمت ما منحته لها الدولة من مواطن قوة للوصول للسلطة ، وإطالة فترة بقائها فيها كفترة انتقالية كما أعطي المجلس العسكري نفسه فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات .[2]

---

[1] نهاد محمود أحمد ، العسكريون والسلطة في غينيا كوناكري ...، **مرجع سبق ذكره** ، ص 60، عبد الحافظ الصاوي ، الانقلاب العسكري في غينيا : ما تداعياته الاقتصادية؟ (الدوحة : موقع الجزيرة ، 13 سبتمبر 2021). البنك الدولي، غينيا. **https://2u.pw/wwyndJga**

[2] Losph Siegle & Danie Eizenga **, Walking Back the Coup in Guinea** (Washington : Africa Center for Strategic Studies , September 2021). https://2u.pw/GRiPDllk

فالنظم العسكرية التى تنشأعقب الانقلابات العسكرية أبرز ملامح سياستها هى العصف بالحقوق الأساسية لمواطنيها ، فمنح ومنع تلك الحقوق رهين بإرادة قادة المجلس العسكري الحاكم دون إعتداد بالمؤسسات السياسية الأخرى ، على نحو أصابها بالهشاشة والضعف ، فكثير ما تتخذ القرارات المتعلقة بإدارة الدولة بمحض اقتناع قادة المجلس العسكري من عدمه ، مثل مطالبة المجلس في غينيا البنك المركزي بتجميد جميع حسابات الدولة (لتامين اصول الدولة) ، كما أنها تمتلك تاريخ حافل من انتهاكات حقوق الانسان على مدار سنوات حكمها .[1]

رابعا : تداعيات أمنية

تعد غينيا من أكبر موردي البوكسيت على الصعيد العالمي والذى يستخدم في صناعة الألومنيوم ، وبالتالي فأن حدوث اضطرابات يؤثر على الأسعار العالمية كما أن الانقلاب الناجح من شانه زعزعة استقرار المنطقة من الناحية الأمنية ، حيث تنشط الجماعات الإرهابية مثل داعش وتنظيم القاعدة وغيرهم خاصة في ظل الهشاشة الأمنية التى تعانى منها دول المنطقة .[2]

كما تؤثر الانقلابات العسكرية فى الناحية الأمنية من خلال استغلال مقدرات الدولة لصالح تدعيم النظام الجديد ، وصرف المؤسسات الأمنية عن دورها الأساسي وتحولها لأداة تثبيت النظام العسكري القائم ، مما يكسبها عداء المواطنين ، خاصة في ظل فشل النظام في بناء نهضة حقيقية في البلاد مما إلى أرتفاع أعداد لمعارضين له سواء في داخل الدولة أو خارجها ، كما أن إطالة أمد النظام العسكرية في السلطة ورغبته في الاستمرار بها بعدم الالتزام بالخطة الزمنية لإجراء انتخابات وتسليم السلطة لرئيس منتخب أدى بالاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى عمل احتجاجات دورية عن نحو صرف أجهزة الأمن والمؤسسة العسكرية عن دورها الأساسي .

---

[1] **Idem**.

[2] د . حمدى عبد الرحمن، "متلازمة "الرجل القوي": دوافع انقلاب كوناكري: وتداعياته الجيو ستراتيجية (أبو ظبي: مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، 7 سبتمبر 2021). **https://n9.cl/hwpus**

خامسا: عودة القابلية للانقلابات العسكرية في أفريقيا

رغم الرفض المؤسسي للاتحاد الأفريقي على مستوي النصوص والهيئات للاعتراف بالانقلابات العسكرية كآلية للوصول للسلطة ، ورغم العقوبات التى عمل الاتحاد على تطبيقها للحد من تلك الظاهرة ، وردع المؤسسة العسكرية في الدول الأخرى من الانقضاض على الديمقراطية في دولها ، ورغم ما تتوعد بها المنظمات الإقليمية الفرعية مثل الإيكواس من عقوبات بحق مرتكبي الانقلابات العسكرية وبحق دولهم ، فأن المؤسسة العسكرية في الدول الأفريقية لا تعطى أهمية لتلك العقوبات ، مما يجعل تسلسل الانقلابات العسكرية في دول القارة أمر لا مفر منه على مدار سنوات الاستقلال ، فالمؤسسة العسكرية في دول القارة مسيسة ، والسياسة في دولها تتصف بالعسكرة .[1]

القسم الثالث: أثار انقلاب الخامس سبتمبر عام 2021 م على عملية التحول الديمقراطي في البلاد :

رغم حالة الاستقرار النسبي التى شهدتها غينيا عقب اختيار الرئيس الفا كوندي في 2010 رئيسا للبلاد مقارنة بغيرها من دول كثيرة بغرب أفريقيا، فأن الديمقراطية الهشة في البلاد قد واجهت تحديا أخر من جديد تمثل في انقلاب الخامس من سبتمبر عام 2021 م بشكل يعيد البلاد إلى سنوات تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة، وخروجها عن طاعة السلطة الحاكمة، وهو ما يكريس العجز الديمقراطي بالبلاد ، تحت مبررات تحايل النظام الحاكم على قواعد الدستور ومخالفته لنصوصه بالتلاعب في المواد التى تحدد الحد الاقصى لعدد فترات الترشح من جانب الرئيس ألفا كوندي رغم معارضة أغلب الشعب ذلك ، ومخالفا النموذج الذى تم إقراره في البلاد ، وهو ما ظهر في الدعم الشعبي للانقلاب العسكري نتيجة حالة الاحباط الكبيرة من النظام الحاكم .

وهو ما تسبب في الإطاحة به من جانب القوات الخاصة بقيادة العقيد مامادي دومبويا مما اعاد إلى البلاد هيمنة المؤسسة العسكرية عليها ، وأدخلها في حالة من

[1] **المرجع السابق نفسه .**

عدم الاستقرار السياسي وشكل انتهاك للمبادئ الديمقراطية ، وتهديدا للسلام والأمن والاستقرار في البلاد ، الإ أن المؤسسة العسكرية في إدارتها للبلاد خلال تلك المرحلة الانتقالية لم تنحو منحى المجالس العسكرية الحاكمة في غرب أفريقيا في إدارتها لتلك المراحل في دولها وخاصة مالي وبوركينا فاسو، ورغم ذلك قام المجلس العسكري بحل الدستور ، واقال الحكومة وحل جميع المؤسسات ، وأعلن عن تشكيل حكومة جديدة ، الإ أنه عمد في نفس الوقت إلى اتخاذ عدد من الإجراءات التى تؤكد على رفضه الاحتفاظ بالسلطة ، والعمل على تسليمها إلى حكومة منتخبة ديمقراطيا بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

أولا : ممارسات المجلس العسكري الحاكم في غينيا

قام المجلس العسكري الحاكم بالسيطرة على إدارة المرحلة الانتقالية في البلاد عقب الانقلاب على الرئيس الفا كوندي في الخامس من سبتمبر 2021 م ، مؤسسا مجلس عسكري بقيادة العقيد مامادي دومبويا قائد القوات الخاصة بالجيش ومنذ ذلك وقد عمل المجلس على تحديد فترة انتقالية لإجراء انتخابات تم الاتفاق عليها مع الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ، كما رفض المجلس الانضمام إلى تحالف المجالس العسكرية القائم في دول غرب أفريقيا ، وسعى إلى سن عدد من التشريعات التى هدف منها إدارة المرحلة الانتقالية بشفافية لأجل تأسيس مسار ديمقراطي سليم في البلاد.

1-الاتفاق على تحديد الفترة الانتقالية

عقب انقلاب 5 سبتمبر 2021 م قام المجلس العسكري بتشكيل اللجنة الوطنية للمصالحة والتنمية كهيئة رئاسية حاكمة ، وأدى العقيد مامادي اليمين كرئيس مؤقت للبلاد ، وقامت اللجنة بإتخاذ مجموعة من الإجراءات التى هدفت من خلالها كسب التاييد الشعبي والشرعية ، تمثلت في إطلاق سراح المعتقلين ، وخفض أسعار الوقود ، وإعادة فتح الحدود ، وتقديم مبادرات للاحزاب والمجتمع المدني والمنظمات الاقتصادية والمهنية ، والجهات الدينية بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي في الدولة ، وشكلت

المؤسسة التشريعية المؤقتة الاتجاهات المختلفة في البلاد ، وتم التاكيد على عدم مشاركة أعضاء اللجنة الوطنية للمصالحة والتنمية في الانتخابات القادمة للبلاد .[1]

في اتفاقه مع الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا أعلن المجلس العسكري بقيادية دومبويا عن التزامه بخارطة طريق المكونة من عشر نقاط ، تنتهى بإجراء انتخابات رئاسية بحلول ديسمبر عام 2024 م ، لكن الحكومة الانتقالية لم تتخذ خطوات ملموسة نحو تحقيق الانتقال الديمقراطي وهو ما أدى إلى إدانتها من قبل منظمة الإيكواس ، خاصة في ظل إصرار المجلس العسكري على الالتزام بالخطة كما هى بالترتيب وقد اشتملت بنود الخطة على التالي :

* إجراء تعداد سكانى في البلاد.
* إصدار شهادات رسمية مجانية للخاضعين للتعداد.
* إعداد قائمة تسجيل الناخبين.
* صياغة دستور جديد للبلاد.
* تنظيم استفتاء على الدستور الجديد.
* صياغة القوانين الأساسية.
* تنظيم الانتخابات المحلية.
* تنظيم الانتخابات التشريعية.
* إنشاء المؤسسات الوطنية كما هو منصوص عليها بالدستور.
* تنظيم الانتخابات الرئاسية .

ولم يتم انجاز أى بند من بنود خارطة الطريق غير صياغة مسودة الدستور بحلول يوليو 2024 م ، كما أن عمل إعداد لسكان البلاد طبقا للمعهد الوطني للاحصاء لا

[1] Shobit Manchanda **, Amid International Silence Guinea Coup Regime Imperils Transition** (Washington D. C. : United State Institute of Peace , September 19, 2024). https://2u.pw/UwOxh0Op.

يمكن أن ينتهى قبل أغسطس 2025 م ، وهو ما يؤكد على عزم المجلس العسكري على البقاء بالسلطة ، وإطالة أمد الفترة الانتقالية .[1]

فرغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على الانقلاب فأن الأوضاع المعيشية للمواطنين شهدت تدهورا ملحوظا في جميع أنحاء البلاد ، وتفاقمت احباطات المواطنين نتيجة سوء الخدمات الحكومية ، والتاخير في تنفيذ خارطة الطريق المتفق عليها مع الإيكواس بشأن إعادة الحكم المدني ، كما شهدت البلاد زيادة في التوترات الاجتماعية والسياسية ، وانعدام ثقة بين المجلس الوطني للإصلاح والتنمية وبعض أقسام المؤسسة العسكرية ، حيث قام دومبويا بتسريح 700 عسكري ، من بينهم الجنرال ساديبا كولييالي المسؤول الثاني في اللجنة الوطنية في البلاد .[2]

2- الحريات السياسية في ظل المجلس العسكري

عمل المجلس العسكري على ترسيخ وجودة بالسلطة من خلال قمع الحريات وترهيب أصوات المعارضة التى تنتقد بقائه بالسلطة ، حيث قام بحل الجبهة الوطنية للدفاع عن الدستور (عارضت تحايل الرئيس ألفا كوندي على الدستور للسماح للترشح للرئاسة مرة ثالثة) في أغسطس 2022 م ، وسجن ثلاثة من قادتها ، وهو ما تسبب في خروج قادة المعارضة الأخرين من البلاد وتشكيل تحالف مع الاحزاب المؤيدة سابقا لكوندي للتنديد بتقليص مساحة الديمقراطية في البلاد ، كما قام النظام العسكري الحاكم بإنشاء محكمة لمكافحة الجرائم الاقتصادية لكن تم إساءة إستخدامها من قبل المجلس العسكري للتنكيل بالمعارضين ، وأعضاء حكومين سابقين مما دعى البعض بوصفها أداة قمع سياسي .[3]

حيث عمد المجلس العسكري إلى تصفية معارضيه من خلال تلك المحكمة ، حيث قامت في مارس 2025 م بتوجيه اتهامات متعلقة بالفساد واختلاس الأموال العامة

[1] Alix Boucher, **A Stagnant Transition in Guinea** (Washington D. C.: Africa Center for Strategic Studies, August 6, 2024) Pp. 2-3. https://2u.pw/3rwArhSC

[2] Shobit Manchanda **,** Amid International Silence Guinea..., **Op.Cit..**

[3] Alix Boucher , A Stagnant Transition…, **Op.Cit.**., P. 4 **.**

والإثراء بلا سبب لزعيم المعارضة في البلاد " سيلو دالين " والذى سبق له الترشح في الانتخابات الرئاسية أعوام 2010 ، 2015، 2020 م ضد الرئيس السابق " ألفا كوندي" عن دوره في بيع الطائرات تابعة لشركة الطيران الوطنية أثناء شغله منصب وزير الاشغال العامة والنقل في الفترة من 1999 حتى 2004 م ، وذلك لمنعه من الترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة ، وإبعاده عن المشهد السياسي في البلاد.[1]

ولم يقتصر دور المجلس العسكري في تقييد الحريات على ذلك بل سعى إلى التضييق على الصحافة والإعلام ، بتقليص مساحتها على نحو يحد من إمكانية وصولها للمعلومات ، وعمل على تقييد الوصول إلى الانترنت ،وأوقف البث الإذاعي والتلفزيزني ،وشن حملات صارمة ضد وسائل الإعلام الخاصة ، وفي فبراير 2024 م قام بمحاكمة الامين العام لاتحاد الصحفيين المحترفين في غينيا " جمال بينديسا " والحكم عليه بالسجن ستة أشهر بتهم تنظيم احتجاجات ، وتهديد النظام العام ، وترويع المواطنين ، كما تم إدانه اثنان من منظمى وسائل الإعلام أعضاء الهيئة العليا للاتصالات بتهمة التشهير برئيس الدولة.[2]

3- تشكيل الحكومة الانتقالية

طبقا للمثياق الانتقالي المقدم من المجلس العسكري يتم إنشاء اللجنة الوطنية للمصالحة والتنمية كهيئة حاكمة انتقالية برئاسة العقيد مامادي دومبويا ، والذى يقوم بحكم منصبة بتعيين جميع أعضاء السلطة التنفيذية ، وبموجب ذلك قام باختيار برنارد جومو رئيسا للوزراء في أغسطس 2022 م ، كما أن دومبويا هو المسؤول عن تعيين المجلس الانتقالى المكون من 81 عضوا ، وقام باختيارهم من الاحزاب السياسية وقوات الأمن والحركات النقابية والمجتمع المدني ، وأسند قيادته إلى دانسا كوروما أحد اقاربه ، ويعد المجلس المسؤول عن صياغة دستور البلاد كما قام المجلس العسكري بإقالة

[1] محمد الجزار ، التصفية السياسية لزعيم المعارضة في غينيا كوناكري ، قراءات إفريقية ، 13 مايو 2025 م . **https://n9.cl/lsp2vb**

[2] **Idem**.

جميع حكام الإقاليم وتعيين بدلا منهم عسكريين [1] وفي فبراير 2024 م قام المجلس العسكري بحل حكومة برنارد جومو ، وطلب من جميع الوزراء تسليم جوزات السفر الخاصة بهم ، والسيارات الحكومية ، وتم إيقاف حساباتهم المصرفية ، ولم يتم توضيح سبب إقالة الحكومة من جانب المجلس العسكري ، واسند إلى للموظفين الادنى في الوزارات إدارتها حتى تعيين حكومة جديدة ، وفي نفس الشهر قام بتعيين زعيم المعارضة مامادو أروي باه رئيسا للوزراء .[2]

4-رفض التحالف مع المجالس العسكرية الحاكمة في غرب القارة

لم تنضم غينيا إلى التحالف المشكل من المجالس العسكرية في دول مالي وبوركينا فاسو والنيجر ، كما أنها لم تنسحب من منظمة الإيكواس ، بل عمد المجلس العسكري الحاكم على تبنى خارطة طريق بالاتفاق مع المنظمة لإدارة المرحلة الانتقالية ، وهو ما تسبب في قيام المنظمة برفع العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة على الدولة ، مع الاحتفاظ بتعليق العضوية في جميع هيئات صنع القرار وذلك خلال اجتماع رؤساء دول وحكومات المجموعة في 24 فبراير عام 2024 م .[3]

ثانيا : أثر ممارسات المجلس العسكري على عملية التحول الديمقراطي

إن الإدراك السليم للعلاقات المدنية – العسكرية ينبغى أن يؤسس على تبعية المؤسسة العسكرية للسلطات المنتخبة ، وعدم خروجها عليها ، فعلى الجيش أن يكون تابع للحكومة المنتخبة ، ويتم صياغة التدابير المؤسسية والدستورية في إطار ذلك ، فالعلاقة ليست علاقة مساواة بين المؤسسات وأنما هى علاقة تفوق وتبعيه لصالح المؤسسات المدنية ، فالفشل في تطرير ٱليات يمكن من خلالها تحقيق سيطرة على الجيوش يمثل تنازلا عن السلطة الديمقراطية ، لكن ذلك يرتبط بعوامل عديدة منها

[1] Freedom House **, Freedom in the World 2024 : Guinea** (Washington D. C. : Freedom House , 2024) . https://2u.pw/TZffAVke

[2] Gloria Aradi, Guinea Junta Oppoints Mamadou Oury Bah as New Prime Minister , 28 February 2024 . **https://n9.cl/59mmp** .

[3] سيدى . م . ويدراوغو ، رفع عقوبات الإيكواس على غينيا والنيجر : ما التداعيات المتوقعة ؟ ، 18 مارس 2024 . **https://2u.pw/GEDclkNy**

مستوى الثقافة السياسية السائدة في البلاد ، حيث توجد علاقة عكسية بينها وبين دور الجيش في الشأن السياسي فكلما أرتفعت الثقافة السياسية السائدة في المجتمع كلما تم تحجيم وتقزيم تدخل الجيش في السياسة والعكس صحيح ، وجود هذه العلاقة يتطلب وجود مؤسسة عسكرية موضوعية ومهنية وهو ما لم يتوافر في غالبية الدول الأفريقية ، فغياب الحكم الرشيد عن القيادة المدنية يحول دون ترسيخ الديمقراطية في البلاد ، كما أن اسباب عدم وجود حكم رشيد هى نفسها أحد أسباب عدم احترافية داخل الجيش.[1]

والمجلس العسكري في إعلانه التزامه بالاتفاق مع الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والمكون من عشر بنود ، هدف من ذلك كسب مزيد من الوقت لأجل تعزيز سيطرته على البلاد ، وعدم ممارسة ضغوط عليه من جانب المؤسسات الدولية والإقليمية ، متبعا أسلوب التموية السياسي في تحقيق أهدافه ، بعيدا عن الأسلوب المتبع من جانب المجالس العسكرية الحاكمة في كل من مالي وبوركينا فاسو والنيجر ، بحيث يتفادى العقوبات التى يمكن أن تفرض عليه مقابل سيطرته بالقوة على السلطة في البلاد.

التزام المجلس العسكري بخارطة الطريق المتفق عليه والمحدد لها فترة انتقالية تنتهى بإجراء انتخابات رئاسية بحلول ديسمبر 2024 م ، والتقيد بالترتيب الوارد بها ينم عن رغبة أكيدة من جانب المؤسسة العسكرية الحاكمة بعدم تسليم السلطة في الميعاد المتفق عليه ، حيث أن الخارطة لم يتم تنفيذ أى بند من فيها غير بند صياغة الدستور ، في حين باقي البنود الأخرى لم يتم إنجازها طبقا لما هو وارد بتقرير المعهد الوطني للإحصاء من أن البند الأول وهو إجراء تعداد سكانى لا يمكن أن يتم إنجازه إلا بحلول أغسطس 2025 م ، وهو ما يكشف عن الرغبة في إطالة أمد المرحلة الانتقالية.

كما أن إدعاء المجلس العسكري بعدم ترشح أعضاء اللجنة الوطنية للمصالحة والتنمية وهى الهيئة الحاكمة للانتخابات القادمة لا يعد في حد ذاته قيد عليهم ومانع

[1] Christian Nzubechi Akubueze , " Democracy Discontent and the Resurgence of Coups in West Africa : Implications for Africa " , **Africa Journal of Law , Political Research and Administration** (Lagos : African –Baritish Journal , Vol. 7 , Issue 1 , 2024) P. 20 .

لهم من الترشح في الانتخابات ، حيث أن جميع المجالس العسكرية حال قيامها بانقلاب عسكري على السلطة الحاكمة تؤكد التزامها بعدم الترشح في حين أن الواقع أثبت بأن هذا الالتزام سرعان ما يتم التهرب منه والتحايل عليه من جانب المؤسسة العسكرية ، حيث يعد تكتيك أولي من جانب قائد المجلس العسكري لأجل كسب الدعم ، وتبرير وجودة بالسلطة بعيد عن تحقيق مصالح شخصية له.

أن المتتبع لمسار المجلس العسكري الغيني وطريقته في إدارة الدولة منذ بداية الانقلاب في 5 سبتمبر عام 2021 م يجد أن كل الخطوات التى اتخذها المجلس كانت في سبيل تدعيم وتعزيز سيطرته على السلطة ، والبقاء فيها أطول فترة ممكنة تحت ذريعة عدم تنفيذ بنود خارطة الطريق المتفق عليها مع الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا " الإيكواس " ، كما أن ممارسات المجلس العسكري تكشف عن قيامه بتقييد حرية الصحافة والإعلام ، عبر وضع قوانين معينة لتقييد مساحة الحركة الممنوحة لهم، والتنكيل بأى صوت معارض له ، وتصفية خصومه سياسيا ومن بينهم زعيم المعارضة " سيلو دالين " بهدف إتاحة الفرصة لقائد المجلس العسكري في الوصول للسلطة خاصة بعد أرتفاع أصوات تنادى بترشيحه للانتخابات القادمة.

فالمجلس العسكري الغيني لم يتخذ خطوات إيجابية نحو دعم عملية التحول الديمقراطي في البلاد ، بل على العكس قام بقطع مسارها الهش ، وأدخل البلاد في دائرة الانقلابات مرة أخرى وإعتبارها آلية لتولى السلطة فيها ، وهو ما يعد مؤشر على تراجع عملية التحول الديمقراطي بها بفعل الخطوات التى اتخاذها المجلس في سيطرته على البلاد ، حتى وأن لم يعلن ذلك صراحة كما أعلنته المجالس العسكرية الحاكمة في كل من مالي وبوركينا فاسو ، حيث لكل نظام طريقته في إدارة الفترة الانتقالية وأن توحد الهدف بالنسبة لهم جميعا وهو البقاء بالسلطة أطول فترة ممكنة ، حيث أن استخدامه لتلك التكيكات كان لأجل تجنب الضغوط الخارجية علية وتدعيم وضعه الداخلى.

- **خاتمة**

تعد الأسباب السياسية أبرز وأهم الأسباب التى أدت إلى الإطاحة بحكم الرئيس الغيني " ألفا عمر كوندي " من جانب المؤسسة العسكرية في انقلاب الخامس من سبتمبر عام 2021 م ، فرغم توافر العديد من الأسباب الأخرى المتمثلة في تفشي الفساد وتدهور الأوضاع الاقتصادية ، وأرتفاع حدة الانقسامات العرقية لعدم تمثيل الجماعات الأخرى بالشكل الكافي ، وتزايد عدد الانقلابات العسكرية في غرب القارة ، إلا أن رغبة الرئيس الغيني في الانقلاب على الدستور والبقاء في السلطة بالمخالفة لنصوصه بعمل تعديل يسمح له بالترشح لفترات أخرى شكل سبب جوهرى في الإطاحة بحكمه من جانب المؤسسة العسكرية .

وقد كان لانقلاب الخامس من سبتمبر عام 2021 م تداعيات كبيرة على الداخل الغيني وخاصة عملية التحول الديمقراطي في البلاد ، حيث أدت إلى قيام المجلس العسكري الحاكم بالاتفاق مع الجماعة الاقتصادي لغرب أفريقيا " الإيكواس " بوضع خارطة طريق مكونة من عشر بنود تنتهى في ديسمبر 2024 م بانتخاب رئيس للحمهورية وهو ما لم يتم تنفيذ أى من بنودها ، كما قام المجلس بتشكيل اللجنة الوطنية للمصالحة والتنمية كهيئة رئاسية حاكمة برئاسة العقيد " مامادي دومبويا " الذى أدى اليمين رئيسا مؤقتا للبلاد .

1-ترتب على الانقلاب قيام المجلس العسكري باتخاذ عدد من الخطوات التى تركت أثارها على كافة مجالات الدولة تمثلت في تعليق العمل بالدستور ، وفرض حظر التجوال على مستوى الدولة ، بالإضافة إلى تخوف العديد من المواطنين من عودة قمع المعارضين.

2-أدى عدم الاستقرار السياسي ، والغموض في تحديد موعد الانتخابات إلى تداعيات سياسية واقتصادية كبيرة ، وخصوصا على صناعة التعدين ، وخاصة إنتاج البوكسيت والذى يلعب دورا حيويا في سلسلة التوريد العالمية على نحو أدى ارتفاع أسعار الألومنيوم العالمية.

3-ترتب على الانقلاب قيام الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا " الإيكواس " بفرض عقوبات سياسية واقتصادية على غينيا من ضمنها تجميد أصول، وحظر سفر أعضاء المجلس العسكري ، بهدف تسريع عملية الانتقال للحكم المدني.

وتوصى الدراسة بعدد من التوصيات:

1-تسريع عودة الحكم المدني ، وإنهاء الفترة الانتقالية بهدف عودة الاستقرار السياسي في البلاد .

2-التمسك بتحديد فترة بقاء الرئيس بالسلطة ، والنص عليها دستوريا.

3- إزالة الغموض بخصوص الوضع السياسي في البلاد ومدة بقاء المجلس العسكري بالسلطة مما يحسن الوضع الاقتصادي ، ويزيد من فرص الاستثمار بالبلاد .

4- ضرورة العمل على بناء إجماع وطني يضم قوى المعارضة يتجاوز الإنتماءات العرقية والفئوية والإقليمية.

5- العمل على تعزيز التعاون مع الدول الأفريقية والمنظمات الدولية والإقليمية وخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا " الإيكواس " لتسريع وتدعيم عودة الحكم المدني في البلاد، وتدعيم دور الدولة في مواجهة التدخلات الخارجية.

6- ضرورة إدراك المجلس العسكري الحاكم لعملية التحول الديمقراطي في البلاد وقيادته لها ، وأهمية عودة الحكم المدني ، وتسليم إدارة البلاد لسلطة منتخبة من الشعب.

- **مراجع الدراسة**

أولا : المراجع باللغة العربية :

أ – الكتب

1- د. شيماء سيف (محرر)، **الانقلابات في القارة الأفريقية** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2024).

ب- المقالات

1- الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)"، **مجلة المستقبل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، م 36، ع 422 ، أبريل 2014).

2- السيدعلى أبو فرحة ، " مستقبل الدولة الأفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية " **قراءات أفريقية** (لندن : المنتدي الإسلامي ، ع 13 سبتمبر 2012).

3- محمد دانسوكو ، النزاعاتات الداخلية في غينيا : الابعاد واستراتيجيات المعالجة ، " **مجلة دراسات أفريقية** " (كربلاء: مركز دراسات أفريقية ، ع 12 ، سبتمبر 2023).

4- محمد سلو جالو، "غينيا: التداعيات السياسية والاقتصادية لانقلاب 5 سبتمبر"، **متابعات إفريقية** (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ع 33 ، ديسمبر 2022).

5- فاطمة جيلانى، عبد المؤمن مجدوب، " تعليق المشاركة في الاتحاد كآلية للحد من ظاهرة الانقلابات العسكرية" ، **دفاتر السياسة والقانون** (ورقلة: جامعة قاصدى مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، م 14 أ ع 1 ، يناير 2022).

ج- التقارير والنشرات

1- إيمان عبد العظيم سيد أحمد، **قراءة في دوافع انقلاب غينيا كوناركي** (القاهرة: مركز الاهرام للدرسات السياسية والاستراتيجية، 2021/9/13). https://2u.pw/oOh7ous2

2- جوزيف سيجل، كانديس كوك، **انتخابات إفريقيا 2024: التحديات والفرص لاستعادة الزخم الديمقراطي** (واشنطن: مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 2024).

3- حمدى عبد الرحمن، **دوافع انقلاب كوناكري وتداعياته الإقليمية: متلازمة "الرجل القوى"** (أبوظبى: مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، 7 سبتمبر 2021). https://2u.pw/HRk1xydn

4- حمدى عبد الرحمن، "**متلازمة "الرجل القوي": دوافع انقلاب كوناكري: وتداعياته الجيوستراتيجية** (أبوظبي: مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، 7 سبتمبر 2021) .https://n9.cl/hwpus

5- البنك الدولي، غينيا **https://2u.pw/wwyndJga**

6- مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، **التهرب من تحديد فترة الولاية والانقلابات داخل أفريقيا: وجهان لعلمة واحدة** (واشنطن: مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 9 نوفمبر 2023).

د- مصادر الانترنت

1- الجزيرة نت، اعتقال الرئيس وحل الحكومة وتعطيل الدستور: أربعة عقود من الانقلابات في غينيا المسلمة، 6 سبتمبر 2021 م.**https://n9.cl/qtx9e**

2- بسنت جمال، "الدورة الفائقة" انقلاب غينيا وارتفاع أسعار الألومنيوم، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، 27 /2021/9. **https://2u.pw/5aB701Mn**

3- حسام عيد ، انقلاب غينيا وأفاق سوق "الألومنيوم" المتازم، مركز فاروس، 2021/9/19 **https://2u.pw/uAUxwhK9**

4- رئيس غينيا يعلن مشروع دستور جديد على الرغم من احتجاجات، مستجدات ورؤى سويسرية، 20 ديسمبر 2019. **https://2u.pw/dCMTv1ne**

5- دينا فتحي جمعة عبد العظيم، قراءة لموقع إفريقيا جنوب الصحراء في مؤشر الدول الهشة 2023، قراءات أفريقية، 30 أكتوبر 2023 م.**https://2u.pw/P7pFW3xl**

6- عبد الحافظ الصاوي، الانقلاب العسكري في غينيا: ما تداعياته الاقتصادية ؟ (الدوحة: موقع الجزيرة، 2021/9/13). **https://2u.pw/0fR0qHJu**

7- فتحية الدخاخني، غينيا: بين اختبار الانتقال السياسي و"الاطماع الدولية" بعد الإطاحة بالرئيس ألفا كوندي، الشرق الاوسط، 11 سبتمبر 2022. **https://2u.pw/4YNu5Zv**

8- محمد الجزار ، التصفية السياسية لزعيم المعارضة في غينيا كوناكري ، قراءات إفريقية، 13 مايو 2025 م. **https://n9.cl/lsp2vb**.

9- موقع الجزيرة، وسط تنديد دولي: انقلاب غينيا والقبض على الرئيس كوندي وتعطيل الدستور، 2021/9/6. **https://2u.pw/qFwcjrMs**

10- محمد الجزار، السيناريوهات المستقبلية لأزمة الايكواس مع النظم العسكرية، قراءات أفريقية، 4 مارس 2024. **https://2u.pw/pOX0fZsi**

11- المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، الانقلابات في إفريقيا: قواسمها المشتركة وتأثيرها على الاستقرار، 5 سبتمبر 2023.**https://2u.pw/HXSpNerB**

12- عبد الحافظ الصاوي، الانقلاب العسكري في غينيا: ما تداعياته الاقتصادية؟ (الدوحة: موقع الجزيرة، 13 سبتمبر 2021).**https://2u.pw/0fR0qHJu**

13- سيدى . م . ويدراوغو، رفع عقوبات الإيكواس على غينيا والنيجر: ما التداعيات المتوقعة؟، 18 مارس 2024 .**https://2u.pw/GEDclkNy**

ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية

A-Documents

1- **Constitution de La Republique de Guinee 2010**, 7 May 2010. **https:**//2u.pw/8KCGP8yj

B-Articles

1- Nzubechi Akubueze, Christian, "Democracy Discontent and the Resurgence of Coups in West Africa: Implications for Africa", **Africa Journal of Law, Political Research and Administration** (Lagos: African –Baritish Journal, Vol. 7 , Issue 1 , 2024) .

C-Research

1- Boucher, Alix, **A Stagnant Transition in Guinea** (Washington D. C.: Africa Center for Strategic Studies, August 6, 2024) Pp. 2-3. https://2u.pw/3rwArhSC

2- European Parliamentary Research Service**, Political Crisis in Guinea** (Strasbourg: European Parliamentary, 20 September 2021).

3- United Nations**, Country Programme Document for Guinea (2018-2022)** (New York; United Nations, 3 June 2017).

4- Siegle, Losph & Danie Eizenga **, Walking Back the Coup in Guinea** (Washington: Africa Center for Strategic Studies, September 2021) . https://2u.pw/GRiPDllk

5- Freedom House**, Freedom in the World 2024: Guinea** (Washington D. C.: Freedom House, 2024).https://2u.pw/TZffAVke

6- Manchanda, Shobit**, Amid International Silence Guinea Coup Regime Imperils Transition** (Washington D. C.: United State Institute of Peace, September 19, 2024). https://2u.pw/UwOxh0Op

7- Losph Siegle & Danie Eizenga**, Walking Back the Coup in Guinea** (Washington: Africa Center for Strategic Studies, September 2021). https://2u.pw/GRiPDllk

D-Other

1- Kimana Zulueta & Thibaut Noel, The 2021 Coup Pandemic; Post-Coup Transitions and International Responses. **https://2u.pw/Aos86R07**

2 Gloria Aradi, Guinea Junta Oppoints Mamadou Oury Bah as New Prime Minister, 28 February 2024. **https://n9.cl/59mmp-**